



## القرار ١٨٤٠ (٢٠٠٨)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٩٩٣ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/  
أكتوبر ٢٠٠٨

## إن مجلس الأمن،

إذ يؤكّد من جديد قراراته السابقة بشأن هايتي، ولا سيما القرارات ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

وإذ يؤكّد من جديد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدةها،  
وإذ يؤكّد من جديد دعمه لحكومة هايتي، ويرحب بتشكيل حكومة رئيسة الوزراء  
ميشيل بيبير لوي مؤخرًا وموافقة البرلمان على إعلان السياسة العامة لحكومتها بوصفها  
خطوتين نحو تحقيق الحكم الرشيد والاستقرار والديمقراطية في هايتي، وبوصفهما يتيحان  
فرصة جديدة لإعادة عملية الإصلاح الطويلة الأجل إلى مسارها،

وإذ يشجّع حكومة هايتي وكافة الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية  
الهايتية المعنية على تعزيز الحوار الديمقراطي وإيجاد أوسع وأشمل توافق ممكن للآراء، وإذ يسلم  
بأن الدور القيادي للحكومة الهايتية وإرادتها السياسية الثابتة، ضمن الجهات الفاعلة الهايتية  
المعنية، ضروريان لتعزيز الإدارة والقدرات الوطنية اللازمة لمعالجة المسائل ذات الأولوية  
القصوى في برنامجها الوطني،

وإذ يسلم بالدمار الذي لحق بشعب هايتي خلال موسم الأعاصير الحالي والأضرار  
المباشرة والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي لحقت بقطاعي الزراعة والهياكل الأساسية،  
فضلا عن تأثير ذلك في استقرار هايتي وحالتها الأمنية،



وإذ يقر بالتحديات التي تواجه الحكومة في تنسيق إيصال الإغاثة الإنسانية والشروع في جهود الإنعاش، وكذلك بضرورة وضع استراتيجية للحد من الكوارث والمخاطر،

وإذ يسلم بأن الزيادة السريعة في أسعار الأغذية والوقود على صعيد العالم ما زالت تشكل خطراً كبيراً على كامل عملية تحقيق الاستقرار في هايتي وأنها أثرت سلباً في الميادين السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، ويشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم هايتي في هذا الصدد،

وإذ يسلم بالطبيعة المترابطة للتحديات الماثلة في هايتي، ويؤكد مجدداً أن التقدم المطرد في مجالات الأمن وسيادة القانون والإصلاح المؤسسي والمصالحة الوطنية والتنمية يعزز بعضه بعضاً، ويرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات،

وإذ يسلم بأن احترام حقوق الإنسان ومراعاة الأصول القانونية الواجبة ومعالجة مسألة الإحرام ووضع حد للإفلات من العقاب مسائل أساسية لكفالة سيادة القانون والأمن في هايتي،

وإذ يثني على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمواصلتها تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي في كفالة بيئة آمنة مستقرة، وإذ يعرب عن استيائه مرة أخرى من أعمال العنف التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ويكرر الإعراب عن عميق أسفه للخسائر في الأرواح، وللهجمات التي تعرضت لها مرافق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وموظفي الأمم المتحدة ويشيد بالتدابير التي اتخذتها البعثة، ويعرب عن امتنانه لقوات البعثة وشرطتها وللبلدان المساهمة بها وبجي من أُصيبوا ويشيد بذكرى من قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم،

وإذ يقر بتحقيق بعض التحسن في الحالة الأمنية في الأشهر الأخيرة، وإن كان يلاحظ أنها ما زالت هشّة،

وإذ يؤكد أهمية التعاون بين هايتي والدول المجاورة والدول الإقليمية في إدارة الحدود الإقليمية البرية والبحرية لهايتي وتأمينها بفعالية، وبما يتمشى والمصالح المشتركة في تأمين تلك الحدود،

وإذ يشدد على أن الاتجار الدولي غير المشروع بالأشخاص والمخدرات والأسلحة ما زال يؤثر على استقرار هايتي،

وإذ يؤكد دور المنظمات الإقليمية في العملية الجارية لتحقيق استقرار هايتي وتعميرها، ويهيب بالبعثة مواصلة التعاون عن كثب مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، وإذ يحيط علماً بالبيان المشترك الذي أصدره الفريق الاستشاري ٩×٢ المعني بهايي في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (S/2008/640)،

وإذ يشدد على أهمية إرساء إدارة تتسم بالمصداقية والكفاءة والشفافية، ويشجع حكومة هايتي على مواصلة تعزيز مؤسسات الدولة،

وإذ يرحب بالتوصيات الأولية التي قدمتها اللجنة الاستشارية المعنية بمسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، ويعرب عن دعمه القوي لبذل مزيد من الجهود بشأن هذه المسألة، وبشأن معالجة مسألة اكتظاظ السجون معالجة فعالة وفي الوقت المناسب،

وإذ يهيب بحكومة هايتي أن تمضي قدماً، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، في إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما على النحو المطلوب في خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية التي اعتمدها حكومة هايتي في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، فضلاً عن تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح نظامي القضاء والسجون البالغين الأهمية،

وإذ يرحب بالخطوات الأولية التي قُطعت نحو تعزيز النظام القضائي وفقاً للخطة الوطنية لإصلاح نظام العدالة، بما في ذلك تحديث المؤسسات القضائية، وتحسين فرص الوصول إلى نظام العدالة، وهما جانبان حاسمان من جوانب إعادة إعمار هايتي وتحقيق الاستقرار فيها،

وإذ يرحب باعتماد القانون الانتخابي الجديد ويتطلع إلى تنفيذه المبكر تأهباً للانتخابات المقبلة، وإذ يرحب أيضاً بالدعم المقدم من منظمة الدول الأمريكية لاستكمال سجل الناخبين في هايتي، وإذ يهيب بالسلطات الهايتية أن تقوم، بدعم متواصل من الجهات المانحة والشريكة لهايتي والمنظمات الإقليمية، وكذلك البعثة ومنظومة الأمم المتحدة، بإنشاء مؤسسات انتخابية دائمة وفعالة، وإجراء انتخابات تفي بالشروط المنصوص عليها في دستور هايتي وقوانينها،

وإذ يشدد على ضرورة الإسراع بتنفيذ مشاريع كثيفة اليد العاملة ذات فعالية وتأثير كبيرين وتساعد في خلق فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية،

وإذ ينوّه بالجهود التي بذلتها السلطات الهايتية، وبمساهمات المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، بدعم من البعثة، لتلبية الاحتياجات الإنسانية وغيرها من احتياجات المتضررين من الكوارث، وإذ يشدد على أهمية أن تكون الإجراءات المستقبلية في هذا الصدد منسقة

تنسيقا تاما فيما بين الجهات المانحة والشريكة لهايتي، ومع حكومة هاييتي، وكذلك داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يسلم بأهمية التزام الجهات الدولية المانحة والشريكة لهايتي التزاما طويل الأجل، مشجعا إياها على مواصلة تعزيز مستويات المساعدة التي تقدمها،

وإذ يؤكد على ضرورة تعزيز قدرات حكومة هاييتي ومؤسساتها، لا سيما في مجال تنسيق التعاون الدولي،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام S/2008/586 المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨،

وإذ يقرر أن الحالة في هاييتي لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة رغم ما أحرز من تقدم حتى الآن،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفرع ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، على النحو الوارد في القرارات ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مع نية تجديدها مرة أخرى؛

٢ - يعرب عن ارتياحه لعملية إعادة تشكيل البعثة، التي تمت وفقا للقرار ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، ويؤيد التوصية التي قدمها الأمين العام في الفقرة ٢٠ من تقريره S/2008/586 بالإبقاء على التشكيل الحالي للبعثة إلى أن تسمح الزيادة الكبيرة المقررة في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية بإعادة تقييم الوضع، مع مراعاة ضرورة تعديل تشكيل البعثة وإعادة تنسيق أنشطتها بما يتناسب مع تغير الظروف والأولويات في الميدان، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة تعزيز تدريب الشرطة الوطنية الهايتية؛

٣ - يقرر بالتالي أن تظل البعثة تتألف من عنصر عسكري يبلغ قوامه ٧٠٦٠ فردا من جميع الرتب ومن عنصر للشرطة يبلغ مجموع أفرادها ٢٠٩١ فردا؛

٤ - يعترف بملكية حكومة هاييتي وشعبها لزام الأمور ومسؤوليتها الأساسية في جميع الجوانب المتصلة بتحقيق الاستقرار في هاييتي، ويعترف بدور البعثة في دعم جهود الحكومة في هذا الصدد، ويشجع حكومة هاييتي على مواصلة الاستفادة الكاملة من الدعم الدولي لتعزيز قدراتها، التي لا غنى عنها لاستدامة نجاح البعثة؛

٥ - يعرب عن دعمه التام للممثل الخاص للأمين العام، وبخاصة في جهوده المتصلة بتعزيز الاستقرار والحوكمة، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، ويؤكد مجددا سلطته فيما يتعلق بتنسيق وتسيير جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي؛

٦ - يعيد تأكيد دعوته البعثة إلى أن تدعم العملية السياسية الجارية في هايتي، من خلال أمور منها بذل المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، وأن تشجع، بالتعاون مع حكومة هايتي، على إجراء حوار سياسي ومصالحة وطنية شاملين، وأن توفر المساعدة اللوجستية والأمنية اللازمة للعملية الانتخابية المقبلة، ولا سيما الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ من أجل شغل مقاعد مجلس الشيوخ التي شغرت بانتهاء ولاية ثلث أعضاء مجلس الشيوخ في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨؛

٧ - يسلم بأهمية حل الخلافات السياسية عن طريق الحوار، ويشجع الممثل الخاص للأمين العام على تيسير هذا الحوار بين حكومة هايتي وجميع الأطراف السياسية المعنية من أجل كفالة أن تتمكن المؤسسات السياسية المنتخبة ديمقراطياً من المضي قدماً في أعمال الإصلاح المبينة في ورقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر؛

٨ - يرحب باستمرار المساهمة التي تقدمها البعثة إلى حكومة هايتي في الجهود التي تبذلها من أجل بناء القدرات المؤسسية على جميع المستويات، ويهيب بالبعثة أن تقوم، وفقاً لولايتها، بتوسيع نطاق هذا الدعم لتعزيز مؤسسات الدولة القائمة بذاتها، ولا سيما خارج بورت - أو - برانس، بوسائل منها توفير الخبرات الفنية المتخصصة للوزارات والمؤسسات الرئيسية؛

٩ - يطلب إلى البعثة أن تواصل دعمها لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، كلما كان ذلك ضروريا لكفالة الأمن في هايتي، ويشجع البعثة وحكومة هايتي على مواصلة اتخاذ تدابير رادعة منسقة بغرض تخفيض مستوى العنف والجريمة؛

١٠ - يسلم بالحاجة إلى تحسين وتعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، ويطلب إلى البعثة أن تستمر، وفقاً لولايتها، في مساعدة حكومة هايتي على إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة هيكلتها، ولا سيما من خلال دعم عمليات مراقبة أفراد الشرطة وتوجيههم وتدريبهم وفحص سجلاتهم، وتعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية، والعمل في الوقت نفسه على توظيف عدد كاف من ضباط الشرطة للعمل كمدرّبين وموجهين في الشرطة الوطنية الهايتية، وذلك تمشياً مع استراتيجيتها العامة الرامية إلى النقل التدريجي للمسؤوليات الجغرافية والفنية عن المهام التقليدية المتعلقة بإرساء القانون والنظام إلى نظرائها الهايتيين وفقاً لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية؛

١١ - يدعو الدول الأعضاء، بما فيها الدول المجاورة ودول المنطقة، إلى أن تعمل مع حكومة هايتي، وبالتنسيق مع البعثة، على التصدي للتجار غير المشروع بالأشخاص والمخدرات والأسلحة عبر الحدود، وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية، وإلى أن تساهم في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في هذه المجالات؛

١٢ - يطلب إلى البعثة أن توفر الخبرات الفنية اللازمة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة للأخذ بنهج متكامل في إدارة الحدود، مع التركيز على بناء قدرات الدولة، ويؤكد ضرورة توفير الدعم الدولي المنسق لجهود الحكومة في هذا المجال؛

١٣ - يرحب بالنشر الوشيك لستة عشر زورقا من زوارق الدوريات البحرية التابعة للبعثة لدعم حرس السواحل التابعين للشرطة الوطنية الهايتية في إنجاز مسؤولياتهم عن حماية الحدود الساحلية لهايتي وتسيير دوريات على امتدادها؛

١٤ - يسلم بالحاجة إلى أن تواصل البعثة جهودها في تسيير الدوريات على طول المناطق الحدودية البحرية والبرية، دعما للأنشطة الأمنية الحدودية التي تضطلع بها الشرطة الوطنية الهايتية، ويشجع البعثة على مواصلة المناقشات التي تجريها مع حكومة هايتي والدول الأعضاء من أجل تقييم الأخطار القائمة على طول الحدود البرية والبحرية لهايتي؛

١٥ - يطلب إلى فريق الأمم المتحدة القطري، ويهيب بجميع الأطراف الفاعلة إكمال العمليات الأمنية والإغاثية، التي تضطلع بها حكومة هايتي بدعم من البعثة، بأنشطة رامية إلى التحسين الفعلي لظروف معيشة السكان المعنيين، ويطلب إلى البعثة مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر؛

١٦ - يدين أي اعتداء على موظفي البعثة أو مرافقها، ويطلب بعدم ممارسة أي عمل من أعمال التهريب أو العنف ضد موظفي الأمم المتحدة وما يرتبط بها من أفراد أو مرافق، أو ضد الأطراف الفاعلة الأخرى العاملة في المجالات الإنسانية أو الإغاثية أو في مجال حفظ السلام؛

١٧ - يرحب بالخطوات التي اتخذت من أجل إصلاح المؤسسات المسؤولة عن إرساء سيادة القانون، ويطلب إلى البعثة مواصلة تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد، ويشجع السلطات الهايتية على الاستفادة استفادة كاملة من ذلك الدعم، ولا سيما في تحديث التشريعات الرئيسية وتنفيذ خطة إصلاح نظام العدالة، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء، وإعادة تنظيم عمليات التسجيل في المحكمة وإدارة القضايا وتوحيدها، وضرورة معالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة؛

١٨ - **يشجع** أيضا على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للإدارة الوطنية للسجون، ويدعم تعزيز قدرات البعثة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٤٢ من تقرير الأمين العام (S/2008/586)، ولا سيما معالجة اكتظاظ السجون، ويطلب إلى البعثة أن تواصل إسهامها في دعم توفير التوجيه والتدريب للعاملين في المؤسسات الإصلاحية وفي تعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية؛

١٩ - **يطلب** إلى البعثة مواصلة تنفيذ النهج الذي تتبعه في الحد من العنف في المجتمعات المحلية، بوسائل من بينها دعم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتركيز جهودها على المشاريع الكثيفة اليد العاملة، ووضع سجل للأسلحة، ومراجعة القوانين السارية فيما يتعلق باستيراد الأسلحة وحيازتها، وإصلاح نظام الترخيص بحيازة الأسلحة، وتعزيز مبدأ خفارة المجتمعات المحلية؛

٢٠ - **يؤكد من جديد** ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان، ويدعو سلطات هايتي إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويدعو البعثة إلى مواصلة توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للشرطة الوطنية الهايتية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، بما فيها المؤسسات الإصلاحية؛

٢١ - **يدين بشدة** الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من العنف المسلح، فضلا عن اغتصاب الفتيات وتعرضهن للاعتداء الجنسي على نطاق واسع، **ويطلب** إلى البعثة أن تواصل تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفل على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛

٢٢ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة امتثال جميع أفراد البعثة التام لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإبقاء المجلس على علم بذلك، **ويحث** البلدان المساهمة بقوات على أن تكفل التحقيق في ما يضلع به أفرادها من أعمال ومعاينة مرتكبيها على النحو الواجب؛

٢٣ - **يدعو** البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى زيادة تعزيز التنسيق فيما بينهما، وإلى المساعدة، بالتنسيق مع حكومة هايتي والشركاء الدوليين، على كفالة قدر أكبر من الكفاءة في تنفيذ ورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، من أجل تحقيق التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الذي أقرت خطة التدعيم التي وضعها الأمين العام بأهميته الأساسية لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومعالجة المشاكل الإنمائية الملحة، ولا سيما تلك الناجمة عن الأعاصير الأخيرة؛

٢٤ - **يسلم** بضرورة عقد مؤتمر رفيع المستوى للجهات المانحة لتقديم الدعم لورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، **ويهيئ** في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، وخصوصا البلدان المانحة وشركاء هايتي والمؤسسات المتعددة الأطراف، القيام بالتعاون مع السلطات في هايتي وبقيادتها، بوضع وتنفيذ نظام فعال لتنسيق المساعدات المقدمة، يقوم على أساس المسؤولية المتبادلة، ويركز على الاحتياجات الفورية في المدى القصير، وكذلك على الاحتياجات في مجال إعادة الإعمار، في المدين المتوسط والطويل، **ويشجع** أيضا الجهات المانحة وشركاء هايتي على الإسراع في دفع الأموال التي تعهدوا بها كمساهمة منهم في تحقيق التنمية وإرساء الاستقرار في هايتي؛

٢٥ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته البعثة في استراتيجية الاتصال والتوعية العامة، ويطلب إليها مواصلة تلك الأنشطة؛

٢٦ - **يرحب** بالعمل الذي أنجزه الأمين العام لوضع خمسة معايير ومؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو توطيد الاستقرار في هايتي، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يواصل استكمال خطة التدعيم على أساس المخطط المقدم، وذلك بالتشاور مع حكومة هايتي، ومع مراعاة ورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، حسب الاقتضاء، وأن يبلغ المجلس بذلك في تقاريره؛

٢٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وذلك قبل تاريخ انتهاء ولاية البعثة بـ ٤٥ يوماً على الأقل؛

٢٨ - **يطلب** أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره تقييماً شاملاً للأخطار التي تهدد الأمن في هايتي، آخذاً في الاعتبار استعراض أنشطة البعثة وتشكيلها، والتنسيق بينها وبين فريق الأمم المتحدة القطري وسائر الجهات الفاعلة الإنمائية، وضرورة القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، وأن يقترح، حسب الاقتضاء، خيارات لإعادة تشكيل البعثة؛

٢٩ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.